تجربة الكيبوتز والهستدروت وعلى الطابع الجماعي الذي يحمله كل منهما . اذ انه يقول : « ان السبب الضمني للشكوك التي تتعالى بصدد الاشتراكية الاسرائيلية هو انها اذا كانت اشتراكية ، فانها اشتراكية متحققة ، واكثر انها اشتراكية متحققة ضمن ظروف الحرية والارتباط المباشر بقضايا المجتمع الصناعي الحر. والنجاحات الصهيونية الاشتراكية ، اي الكيبوتز والهستدروت ... » ( ص ٦٧ ) . ان هذه النظرة تتنافى والواقع لان الاشتراكية هي ، بالدرجة الاولى ، الغاء الطبقات والاستغلال والحروب . وهذا ما لا يخلو منه المجتمع الاسرائيلي . كما ان تملك الدولة الجماعي لوسائل الانتاج لا يعني الاشتراكية بحال من الاحوال ، بل هو تعبير عن سلطة ذات طابع توتاليتاري ( كلي الاستبداد ) . وقد اتبع حاييم باركي في مقالته « الكيبوتز : تجربة اشتراكية مصغرة » نفس الشيء تقريبا . فهو يقول : « ان المساهمة العينية للكيبوتز في التجربة الانسانية لهي بدون شك محاولة لتطبيق المبادىء الاشتراكية على الممارسة اليومية في اطار جمعيات مبنية على اساس العضوية الطوعية » ( ص ٧٣ ) . ان الطابع الجماعي للمؤسسات الاسرائيلية لا يدل بحال على الاشتراكية ، وانما هو فعليا محاولة من الدولة الاسرائيلية لتنظيم الحياة الاجتماعية حسب ما تتطلبه مصالحها العدوانية الخارجية التي تدفعها دوما الى تثبيت هذه الصفة الاجتماعية على مختلف المؤسسات .

وفي مقاله « صور من اسرائيل : نظرة شخصية » يقول الكاتب رونالد ساندرز : « ان تأسيس دولة اسرائيل في ١٩٤٨ قد عبر بالتتالي عن تحقق فكرتين جوهريتين : التحرير اليهودي والاشتراكية الديموقراطية ... » بل انه يذهب أبعد من ذلك ويقول : « وحتى لو انفتحت آفاق حياة يهودية جديدة في اوروبا واميركا ، فان التجربة المريرة قد برهنت ان الضمانة المستقبلية الوحيدة للشعب اليهودي ككل ، ثقافيا وماديا ، تكمن في الوجود المستمر لمجتمع مستقل ذاتيا ، حيث يمكن لبعض اليهود على الاقل ( ... ) ان يعيشوا ويضربوا بجذورهم في ارض خاصة بهم » ( ص ١٠٢ ) ان الكاتب يعبر هنا عن الطابع الاستعماري للصهيونية ورغبتها في البقاء حتى ولو على حساب شعوب اخرى ! فهل بالامكان امام هذا الامر ان نسمي المجتمع الاسرائيلي مجتمعا حرا ؟؟ وعلى سبيل المثال : فقد طردت الحكومة الاسرائيلية مؤخرا شابين يهوديين من اسرائيل لانهما عارضا الحرب ضد العرب . وبالتالي فالجهاز العسكري الاسرائيلي يقمع باستمرار السكان العرب ويستولي على اراضيهم ويرحلهم من أماكن عيشهم . فهل هذه الظواهر هي حقا ظواهر «ديموقراطية» ؟؟!!

ويحاول الكاتب جوزف نير في مقالته « اسطورة « الخطيئة الاصلية » للصهيونية » ان يشيع التخاذل في الصفوف ويحبط الجهود . فهو ينهي مقالته قائلا : « في الوقت المناسب ، سيتبين ان اسرائيل وبالاصح الصهيونية ، ليست شريرة ، وسيدرك الجميع ان الامل بتحطيم اسرائيل محكوم عليه بالذبول . » ( ص ١٥٦ ) . واضح هنا ان الكاتب يريد ان يريحنا من «عناء البحث والنضال»، بل انه يتابع قائلا ان الظروف الوليدة تشهد بشكل واسع امكانية تعاون بين اسرائيل والعرب . لكن هذا التعاون وهذا الحل الاستسلامي الانهزامي ان تم ، فهو سيكون من شأن الحكومات المتخاذلة لا من شأن الشعوب التي لا ترضى بديلا عن حريتها وحقها في الوجود الحر . وتؤكد ماري سيركين في مقالتها « اللاجئون الفلسطينيون » نفس الفكرة قائلة : « ان مثل هذه الدولة الفلسطينية ( المقصود الدولة المقترحة لحل مشكلة اللاجئين ) ستوفر قومية فلسطينية جديدة وفي ظروف السلم سينتج عنها اقتصاديا تعاون مع اسرائيل » ( ص ١٨٥ ) . ان هذا الامر يحفل بالملابسات لان المشكلة تظل بقاء الصهيونية ، هذا البقاء الذي لن يمنعها من العدوان والاعتداء على السكان العرب. ومثل هذه الحلول الوسطية قد اثبتت تاريخيا عدم جدواها .

ويقول جوليوس ستون في مقالته « تقرير المصير والفلسطينيون العرب » : « يبقى واقع ان الاردن هو البلد الذي يحوز ، تاريخيا وديموغرافيا ، على مفتاح حل المسألة الفلسطينية » . ( ص ٢٢٣ ) ان هذا الطرح وهذا المنظور لحل ازمة الفلسطينيين هو من ناحية جزئية صحيح كون الفلسطينيين قد اتحدوا تاريخيا مع الشعب الاردني ويشكلون اليوم ٦٠ ٪ من السكان . لكن الامر يبقى ناقصا اذا ما تجاهلنا ظروف المنطقة العربية التي تتطلب اليوم حلا شاملا . فمشكلة اسرائيل تمس مباشرة الفلسطينيين ولكنها ايضا